

# شركة المعاصرون للمشاريع الإسكانية م.ع.م Contempro For Housing Projects p.l.c.

مَحْضَرُ اجْتِمَاعِ الْهَيْئَةِ الْعَامَةِ الْعَادِي الثَّامِنِ عَشَرَ  
لشركة المعاصرون للمشاريع الإسكانية المساهمة العامة  
المنعقد بتاريخ 2024/03/27

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 ووفقاً للإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين واستناداً لأمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020 وموافقته بتاريخ 2022/07/06 على انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية عبر وسائل الاتصال المرئي والمسموع فقد عقدت شركة المعاصرون للمشاريع الإسكانية اجتماعها بناءً على ذلك ، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الأربعاء الموافق 2024/03/27 عبر وسيلة الاتصال المرئي والمسموع Zoom . رحب الاستاذ ياسر ابو الغنم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بالحضور وطلب من رئيس مجلس الإدارة (رئيس الجلسة) اعلان قانونية الاجتماع وتعين كاتب للجلسة. قام رئيس مجلس الإدارة السيد ابراهيم عبدالله ابو خديجه بالترحيب بالسيد ياسر ابو الغنم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدقق حسابات الشركة السيد علي عطيه عن شركة ميثاق للاستشارات وتدقيق الحسابات وتم تعيين السيد احمد منير ورده كاتبا للجلسة . وفوض رئيس مجلس الإدارة (رئيس الجلسة) بتكليف نائب الرئيس السيد اياد محمد العمد بجمع الاصوات وفرزها وتحديد نسبة الحضور على ان يصادق رئيس الجلسة على النصاب وصحة انعقاد الاجتماع بشكل قانوني وقد تم ذلك حيث أعلن رئيس الجلسة النصاب والحضور وعدد المشاركين وبالتزام الشركة بالمتطلبات القانونية لعقد هذا الاجتماع وبين بأنه حضر الاجتماع 12 مساهماً من اصل (683) مساهماً. يحملون أصالة (4017603) سهماً ووكالة (1013031) سهماً اي ما مجموعه (5030634) سهماً من اصل رأس المال المكتتب به والمدفوع والبالغ 6000000 سهم /دينار اي ما نسبته 83.8% من رأس مال الشركة . كما حضر 6 اعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة اعضاء ومدقق حسابات الشركة السادة ميثاق للاستشارات وتدقيق الحسابات . علماً بأن الشركة قد قامت بالنشر بالصحف والإذاعة وفقاً لإحكام القانون وبذلك تكون الجلسة قانونية وملزمة لكافة مساهمي الشركة وفقاً لإحكام المواد 170-180 من قانون الشركات .

وتم البدء بمناقشة الأمور المدرجة على جدول الاعمال على النحو التالي :-

- تمت قراءة محضر الاجتماع للهيئة العامة السابع عشر والموافقة عليه بالإجماع.
- تم الموافقة بالإجماع على ما جاء بالتقرير السنوي الثامن عشر والخطة المستقبلية للشركة .



الصويفية - مركز العمد التجاري - تلفون : ٥٨٥٩٥١٠ - فاكس : ٥٨٦٥٠٢٩ - ص.ب ٨٣١٢٢٣ عمان ١٣

E-mail: allmo.company12345@gmail.com

<https://portal.ccd.gov.jo/verifyDocument/VerifyPage.aspx?Token=ScxNTGjXxmhmKcOAMWtMLRVKjuHgBdknU4yylMCmekTG4uShpt8Zjz2uA1VkrGLoxBICE+OuG6fID1mcYw==>



- E-mail: allmo\_company12345@gmail.com  
<https://portal.ccd.gov.io/verifyDocument/VerifyPage.aspx?Token=ScxNt5IXXnhnhKeOAMWtnLNRVKuHqBdkU4yMjCmekDG4bShptfZzUqZ1UuA7HkGLoxB3lceF0uG6fD1mcYw==>





- 2- تم اعلان النصاب القانوني وتم مراعاة فتح باب المناقشة للمساهمين حول كافة الامور المدرجة على جدول الاعمال والرد عليها والمحافظة على النظام داخل الاجتماع ، وممارسة المساهمين لكافة حقوقهم بالمناقشة وابداء الرأي والتصويت على القرارات ووفقاً لآلية عقد الاجتماع .
- 3- وفي حال تضمن جدول الاعمال انتخاب مجلس ادارة التأكد من توافر الشروط الواردة في قانون الشركات والتشريعات الصادرة بموجبه على كل من يرغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة.
- 4- التثبت من ان القرارات المتخذة واضحة ولا تحتمل اللبس وقد صدرت وفق احكام القانون .
- 5- انه تم التحقق من مناقشة كافة البنود المدرجة ضمن جدول اعمال الاجتماع والتصويت عليها وفق احكام القانون وحسب الآلية المبينة في تعليمات الاشراف على تنفيذ اجراءات الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة.
- 6- انه تم التحقق من استمرارية توافر النصاب القانوني للحضور طيلة مدة الاجتماع وفي حال لم تتمكن الهيئة العامة من الاستمرار بالاجتماع لاي سبب كان سألن عدم قانونية الاجتماع ولن يؤثر ذلك على صحة القرارات المتخذة قبل اعلان عدم قانونيته .

ووفقاً للمادة 3/و من تعليمات الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 و تعديلاتها، اقر بأن جميع اجراءات عقد الاجتماع سواء بتوجيه الدعوات والتبليغ ونصاب الحضور واتخاذ القرارات متفقة واحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

كما اتعهد بحفظ اصل هذه الوثيقة وكافة الوثائق المتعلقة بالاجتماع وتزويد دائرة مراقبة الشركات بها عند الطلب.

الإسم : **إبراهيم عبد الله جبر عليم ابو خديجة**

التوقيع : **إبراهيم عبد الله جبر عليم ابو خديجة**

التاريخ : **١٦ / ٤ / ٢٠٢٤**

\*تطبق على الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة بالقدر الذي يتوافق مع احكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والتشريعات الصادرة بموجبه.

